دراسة تؤكد على أهمية إعداد دراسات متكاملة عن أسواق البلدان المستهدفة وتنويع المنتجات الزراعية القابلة للتصدير

■ ،،كتب / منصور شايع

أكدت دراسة اقتصادية على أهمية إعداد دراسات متكاملة عن أسواق البلدان المستهدفة ووضع آلية تدعم العلاقات التجارية الزراعية في البلدان العربية وتفعيل دور الإرشاد التسويقي من خلال برنامج تدريب مدربين للمرشدين الزراعيين في المحافظات وتقديم المادة العلمية للإرشاد التسويقي وتقنيات ما بعد الحصاد بهدف تقليل الفاقد ما بعد الحصاد وتحسين تداول المنتجات الزراعية وإقامة ندوات تعريفية للمرشدين والمزارعين والمصدرين . مفيدة بضرورة متابعة استكمال وتشغيل الأسواق الزراعية بهدف تنظيم قطاع التسويق الزراعي وتحسين مسالكه وإيجاد كيان مؤسسي مختص لتمويل وضمان وتأمين الصادرات السلعية اليمنية وإيجاد آلية متكاملة للدعم من خلال لجنة وزارية لرفع القدرة التنافسية للصادرات، تهدف هذه اللجنة إلى إزالة العوائق أمام الصادرات اليمنية وزيادة التنسيق بين الجهات المختلفة ذات الصلة بعملية التصدير بما يسهم في زيادة نسبة الصادرات.

وأشارت الدراسة التي أعدها المهندس/ أحمد عبدالملك رئيس دائرة العلاقات الخارجية بالإتحاد التعاوني الزراعي والأخ/ قيس السعلة مدير الإعلام والتدريب بالإتحاد إلى أهمية الاستفادة من التوجه السائد لتحرير تدفق السلع عالمياً لزيادة حجم الصادرات الزراعية بوضع استراتيجية تصدير فاعلة وتمكين الجمعيات التعاونية من القيام بدورها في التجارة الداخلية والخارجية، مشيرة إلى أنه بعد أن توفرت لها إمكانيات العمل في السنوات الأخيرة وأتيحت للقطاع التعاوني فرص اكبر للإطلاع بدوره للمساهمة في تنمية القطاع الزراعي والإسهام في إقامة البنية الأساسية للتسويق الداخلي والخارجي من أسواق ومراكز إعداد الصادرات بدأت تؤتي ثمارها.

مشددة على أهمية إنشاء بنك يتضمن المعلومات والبيانات التجارية الوطنية والعالمية التي من شأنها خدمة المصدرين والصادرات العربية وإتاحة الوصول إليها وإيجاد هيئة أو منظمة أو مؤسسة تقوم بوضع خطة متكاملة للصادرات العربية حسب إمكانيات كل دولة والتنسيق فيما بين الدول العربية لإمداد الأسواق المحلية والخارجية بالمنتجات الزراعية وتكون نواة لشركة تسويق عربية .ونوهت الدراسة بتوحيد الجهات الرقابية صناعية وصحية وبيئية وتموينية في جهة واحدة تتعامل مع المنشآت الصناعية في الجمارك فضلا عن تفعيل سرعة البت وفض المنازعات التجارية وتشجيع قيام شراكات فاعلة لوضع آليات تسويق متينة ترسم فيها السياسات التسويقية بالتنسيق مع مختلف الأطراف المعنية بحيث يتولى القطاع الخاص إدارة النظام التسويقي بكل مكوناته وذلك بهدف توسيع النشاط الزراعي وبالتالي زيادة فرص التشغيل والعمل على تكثيف أنشطة الفرز والتدريج والتعبئة والتخزين المبرد واستخدام سيارات النقل المبردة لرفع جودة المنتجات الزراعية وزيادة فرص التشغيل ودراسة القدرة التنافسية للمنتجات الزراعية بغرض تعزيزها حتى يكون الإنتاج وفقاً لاحتياجات السوق.

وأوضحت الدراسة التحديات الراهنة التي تواجه القطاع الزراعي، أبرزها ازدياد حدة الضغط على الموارد الزراعية من ارض ومياه، وازدياد الطلب على السلع الغذائية لتلبية الحاجات المحلية للسكان وبالتالي توسع الفجوة الغذائية خاصة بالنسبة للسلع الإستراتيجية وضعف قدرة نظم الإنتاج الحالية وبرامج البحث والإرشاد والإعلام الزراعي والنظم التسويقية على مواكبة التغيرات أو الاستغلال الكفء للموارد المتاحة فضلا عن استغلال الميزة النسبية التي يتمتع بها اليمن في بعض مجالات الإنتاج الزراعي إلى جانب قصور التشريعات والتداخل والازدواجية وضعف التنسيق المؤسسي و تدني أجور ومرتبات العاملين في إدارة القطاع وعدم كفاية وكفاءة الموارد المالية للقطاع وضعف إنتاجية الاستثمارات الزراعية وصعوبة توفير معلومات وبيانات إحصائية دقيقة ومتكاملة عن القطاع الزراعي مما أدى إلى عدم واقعية بعض خطط وبرامج التنمية الزراعية.، كما يوجد ضعف في إقبال القطاع الخاص على الاستثمار في القطاع الزراعي نظرا لعدم توفر الحوافز والضمانات المشجعة وكذا ضعف تنظيمات المزارعين وعدم كفاءة الخدمات المقدمة للمزارعين في مجالات البحوث والإرشاد والخدمات الأخرى التي تشكل البنية الأساسية للمناطق الريفية مما يعيق سير الأداء في المشاريع ويؤدي إلى تدهور الإنتاج . وأيضا محدودية الإقراض الزراعي وضعف الاستفادة من هذه الخدمة بسبب التعقيدات والروتين والتمييز بين طالبي القروض. وعدم كفاية برامج التدريب والتوعية الموجهة للمرأة الريفية لتطوير مشاركتها في التنمية الزراعية والمحافظة على البيئة والموارد الزراعية.

وأشارت إلى أهمية تنفيذ إستراتيجية التنمية الزراعية نظرا لأهميتها بالنسبة للاقتصاد اليمني، من منظور خلق فرص العمل، وتخفيف الفقر، ومن واقع النمو السكاني السريع لسكان الريف، وازدياد الفقر الريفي. ويتمثل الهدف العام للسياسة الزراعية في تحقيق نمو متزايد، باستدامة وإنصاف، لمخرجات القطاع الزراعي وزيادة الدخول المعتمدة على الزراعة خصوصا لفقراء الريف . وفي إطار هذا الهدف العام للسياسة، تتمثل الأهداف العامة للقطاع الزراعي وذلك لبلوغ مستويات عالية من الأمن الغذائي المعتمدة على الإنتاج الغذائي الزراعي المحلي ومساندة الجهود المبذولة لمكافحة الفقر في المجتمع الريفي وتحقيق نمو مستدام في القطاع الزراعي وبمعدلات لا تقل عن معدل نمو السكان.

موضحة الأهداف العامة لتنفيذ استراتيجية التنمية في قطاع الزراعة خلال الخطة الثالثة والسياسات والبرامج التي تتلخص في تحقيق زيادة نمو في الناتج المحلي الإجمالي المتولد في القطاع بمعدل ٤,٦٪ في السنة وتحقيق النمو المستدام في القطاع الزراعي من خلال اعتماد مبدأ الكفاءة الاقتصادية في إدارة واستغلال عناصر الإنتاج المتاحة من مياه وأراضي ورأسمال وعمالة مع المحافظة على البيئة وضمان استدامة الإنتاج وزيادة الدخول المتولدة من الزراعة وعلى الأخص الزراعة المطرية بغرض دعم الجهود المبذولة لمكافحة الفقر في المجتمع الريفي وتحسين معيشة العاملين في الزراعة وبالذات صغار المزارعين والمرأة الريفية وزيادة إنتاج الحبوب وخصوصا القمح، و الإنتاج الحيواني بهدف بلوغ مستويات أعلى من الأمن الغذائي المعتمد على الإنتاج الغذائي الزراعي المحلي وتأمين احتياجات الصناعة من المواد الأولية الزراعية والتخفيف من العجز التجاري في المواد الزراعية من خلال زيادة وتنويع المنتجات الزراعية

اختتام ورشة تطبيق الأنظمة الآلية الحديثة لأعمال صندوق إعادة إعمار حضرموت والمهرة

■ ،،المكلا / مجدي بازياد

اختتمت بالمكلا أمس الأثنين ورشة العمل الخاصة بتطبيق الأنظمة الآلية الحديثة لجميع أعمال صندوق إعادة الإعمار بمحافظتي حضرموت والمهرة والتي استمرت على مدى خمسة أيام.

وفي حفل اختتام الورشة أكد الدكتور عبدالباقي علي الحوثري رئيس لجنة الشئون الاجتماعية بالهيئة الإدارية بمحلي حضرموت أهمية هذه الورشة في تفعيل العمل المالي والإداري بالصندوق وفق أحدث الأنظمة التي سيستخدمها كوادر ومنتسبو الصندوق بغية توفير الوقت والجهد والسرعة في إنجاز كافة الأعمال، معبرا عن ارتياحه بتحسن أداء الصندوق خلال الفترة الماضية وماحظي به من إشادات محلية وخارجية سواء من الحكومة والسلطة المحلية في المحافظة أو من قبل البنك الدولي في إنجاز الكثير من المشاريع لمتضرري الكارثة مثمنا جهود قيادة إدارة صندوق إعادة الإعمار في تبني مثل هذه الورش التي تساعد بدرجة أساسية على تطوير منظومة عمل الصندوق والارتقاء به إلى الأفضل من خلال تأهيل كوادر الصندوق في حضرموت والمهرة.

وبيّن الحوثري أهمية هذه الأنظمة في إضفاء الشفافية والوضوح في تعاملات الصندوق خلال الفترة القادمة بما يلبي ثقة المجتمع بشكل عام.

من جانبه أوضح المدير التنفيذي لصندوق إعادة الإعمار بمحافظتي حضرموت والمهرة المهندس عبدالله محمد متعافى الهدف من إقامة هذه الورشة والمتمثل في تحويل عمل الصندوق اليدوي إلى العمل الآلي البحتي بهدف التعامل مع المستجدات واتجاهات الجهات الرسمية والبنك الدولي والدول المانحة والصناديق الدولية كل على حدة بأساليب وأنظمة حديثة ، وتوسيع نشاط هذا الصندوق ليضم حضرموت والمهرة ومحافظات أخرى في اليمن، وقال إن الصندوق لن يقتصر عمله في ما أحدثته الكارثة في عام ٢٠٠٨م بل سيتحدد نشاطه في إدارة المخاطر بشكل عام بما يسهم في تفعيل دوره في التدخل للحد من المخاطر والتنبؤ بالكوارث ووضع الاحتياطات اللازمة لها في إطار الدراسات المستفيضة التي سيقوم بها الصندوق في الفترة القادمة.

كما تحدث الأخ حسن الديلمي المحاسب القانوني المعتمد بالجمهورية والمشرف العام على عمل الصندوق بالأنظمة الآلية عن الأهمية التي تكمن في العمل بهذا النظام التقني والتكنولوجي وما يجب أن يبنى عليه عمل الصندوق من المراحل القادمة والتي من أبرزها الإعداد والتهيئة والأخذ بجدية أكثر في عملية التطبيق لمخرجات هذه الورشة.

ورشة تقييمية لمستوى تنفيذ مشاريع الصندوق الاجتماعي للتنمية في عدن

■ ،، عدن/سبأ

استعرض ٣٥ فنيا من المشرفين الميدانيين على تنفيذ المشاريع الخدماتية التي ينفذها ويشرف عليها الصندوق الاجتماعي للتنمية في محافظات عدن لحج أبين والضالع عددا من التقارير المتعلقة بسير تنفيذ المشاريع وتقييمها.

ووقف المشاركون في الورشة التي عقدت أمس امام مستوى التنفيذ لتلك المشاريع وخاصة مشاريع بناء الوحدات الصحية والمدارس ومد انابيب مياة الشرب والصرف الصحي وبناء خزانات لحفظ مياه الأمطار بالاضافة إلى مناقشة جملة من القضايا المرتبطة بالمشاريع غير المنفذة من قبل المقاولين وجوانب المتابعة مع السلطات المحلية في الأربع المحافظات وبمايعود بالفائدة على مواطنيها.

للمرة الرابعة على التوالي

«الجعيدي» يفوز ببيت أحلام البنك التجاري ٢٠١١م

■ ،، الثورة/قاسم الشاوش

فازنائف خالد الجعيدي من محافظة حضرموت بجائزة بيت الأحلام المقدمة ضمن برنامج جواهرللبنك التجاري اليمني.

وكان يوم الأثنين الماضي استثنائياً في حياة الشاب نائف خالد خميس الجعيدي من أبناء مدينة المكلا محافظة حضرموت , حيث كان الجعيدي محظوظ العام ٢٠١١م لحصوله على جائزة (بيت الأحلام) المقدمة من البنك التجاري اليمني للسنة الرابعة على التوالي.

وقد قام البنك صباح امس الأول وسط حضور جماهيري وإعلامي لافت وعدد كبير من أقارب وأسرة الفائز بتسليم جائزة (بيت الأحلام) عن برنامج "جواهر" التجاري للعام ٢٠١١م للشاب نائف خالد خميس الجعيدي وبعد أن كانت الجائزة هذا العام حليف الدان الحضرمي.

وفي حفل التسليم قال الفائز الجعيدي الذي امتزجت دموع الفرح مع دموع الدهشة في عينيه وعيون كل أقربائه الحاضرين معه بأنه لا يستطيع أن يصف مشاعر السعادة التي تنتابه بعد أن تحقق حلمه بالحصول على منزل بيت الأحلام بالعاصمة صنعاء ,مشيراً إلى أنه كان يتوقع الفوز بجوائز عينية أخرى لكنه لم يستوعب أن يحصل على منزل(بيت الأحلام) كجائزة.

وعبر نائف الجعيدي عن شكره العميق للبنك التجاري اليمني لمنحه هذه الجائزة الثمينة التي تدل على المصداقية والوفاء الذي ينتهجه هذا البنك، داعياً جميع المواطنين إلى سرعة المساهمة في البنك التجاري حتى يحالفهم الحظ في جوائزه القادمة.

من جانبه أشار الشيخ الرويشان – رئيس مجلس إدارة البنك التجاري اليمني أن تسليم الفائز الشاب نائف الجعيدي جائزة (بيت الأحلام) عن برنامج "جواهر" التجاري للعام ٢٠١١م يأتي ضمن الوعود التي قطعها البنك على منتسبيه بمنحهم الجوائز الثمينة، رغم الظروف التي مرت بها البلاد متمنياً لبقية عملاء البنك أن يحالفهم الحظ في جائزة بيت الأحلام ٢٠١٢م.

وتعد جائزة (بيت الأحلام) هي الرابعة على التوالي ,حيث بدأت هذه الجائزة في العام ٢٠٠٨م والتي كانت من نصيب الفائز عبدالرقيب أحمد العريض من أبناء أمانة العاصمة ,أما "بيت الأحلام" الثاني فقد كان في العام ٢٠٠٩م وقد ذهب للفائزة فاطمة مريسي من أبناء محافظة عدن، وفي العام ٢٠١٠م كانت الجائزة من نصيب الفائز عبدالملك غالب الحطامي من محافظة الحديدة.

ويحظى البنك التجاري اليمني بقاعدة جماهيرية عريضة بين مختلف شرائح المجتمع اليمني وسمعة طيبة جعلت منه نموذجاً رائعاً بين بقية البنوك في اليمن , كما أن البنك وبشهادة عالمية يعد أفضل بنك في اليمن للعام ٢٠١١م لأدائه المصرفي المتميز وقدرته على تطوير استراتيجيته في العمل.

١٢٠ مليار درهم تحويلات العاملين بالإمارات في ٢٠١١م

■ ،،كشف محمد الأنصاري الرئيس التنفيذي لشركة الأنصاري للصرافة أن إجمالي حجم التحويلات في الدولة وصل العام الماضي إلى ما يقارب ١٢٠ مليار درهم، بمعدل ١٠ مليارات درهم شهرياً، مشيراً إلى أن الحصة الأكبر كانت لتحويلات الأفراد من خلال شركات الصرافة بنسبة تقارب ٨٥٪، وذلك لأن معظم التحويلات التجارية تتم من خلال البنوك لارتباطها بتسهيلات واعتمادات تجارية.

ومن جهته أشار راشد علي الأنصاري، مدير عام الشركة إلى أن دول آسيا استحوذت على ٤٠٪ من مجمل تحويلات العام الماضي، بينما كان نصيب دول منطقة الشرق الأوسط ٣٠٪، وتوزعت النسب المتبقية على بقية دول العالم.

وأعرب محمد الأنصاري في تصريحات نشرتها صحيفة البيان عن تفاؤله بأداء قوي لاقتصاد الدولة في عام ٢٠١٢م، مشيراً إلى نية الأنصاري للصرافة، التي تملك ١١٠ فروع في الدولة، توسيع نشاطها، من خلال فتح أفرع جديدة وإضافة العديد من الخدمات المتنوعة.

وتوقع محمد الأنصاري انخفاض قيمة اليورو هذا العام بنسبة تتراوح بين ٥ إلى ١٠٪ بسبب استمرار أزمة الديون الأوروبية، في حال لم يتوصل قادة الاتحاد الأوروبي إلى حل بشأن تلك الديون.

وأوضح الأنصاري أن نشاط حركة التحويل إلى دول الربيع العربي عاد إلى طبيعته، مشيراً إلى أن تأثير الربيع العربي على حركة الصرافة في الدولة لم يكن كبيراً لأن فترته لم تمتد إلى فترة طويلة في مصر وتونس، ولذلك اقتصر تأثير الثورة في مصر مثلاً على نشاط البنوك التي توقفت عن الخدمة حوالي ثلاثة أسابيع.

أما سوريا فلم يكن لها تأثير يذكر لأن المصرف المركزي السوري كان مسيطراً على سعر صرف الدولار في بداية الأزمة، في حين أن ارتفاع سعر الدولار من ٥٠ إلى حوالي ٧٤ ليرة سورية يعود إلى تحرير تداول العملة الصعبة.

العقوبات الجديدة على ايران تقيد تعاملاتها التجارية مع اسيا

■ ،،قال تجار أمس ان من المرجح أن تتباطأ التجارة بين اسيا وايران إذ تزيد عقوبات أمريكية جديدة من صعوبة السداد بينما يمكن لمن هم أكثر اصرارا على ابرام تعاملات ايجاد سبل عبر وسطاء في الشرق الاوسط.

وستعقد العقوبات الجديدة عملية السداد من جانب مستوردين اسيويين للخام وزيت الوقود وخام الحديد الايراني وبالفعل بلجأ هؤلاء في أغلب الاحوال لوسطاء في الشرق الاوسط.

وستضطر ايران للاعتماد بشكل اكبر على تسوية المدفوعات بعملات ضعيفة السيولة مما يرفع تكلفة المعاملات التجارية ويزيد من الضغط على عملتها.

وقال تاجر خام حديد في نيودلهي: "يمكنني الحصول على شحنات ايرانية لا مشكلة في ذلك ولكن طريقة السداد هي المشكلة."

وترك اتفاق بين ايران والهند يقضي بتسوية ٤٥٪ من مشتريات النفط الخام بالروبية ايران مكبله بعملة قابلة للتحويل جزئيا فحسب.

كما أن اموالا ايرانية تقدر بنحو خمسة مليارات دولار حتى الان تتراكم في بنوك كورية جنوبية مع استمرار المصافي الكورية في سداد قيمة الشحنات بالوون ولا تستطيع البنوك تحويلها لطهران.

وقال مصدر في بنك اوف كوريا لرويترز: "لا نقوم بغسل أموال لصالح ايران وحساباتنا المصرفية المقومة بالوون ليس لها علاقة بالاجراءات الامريكية المشددة."

وذكر أحد المصدرين في الصين أن عددا قليلا من البنوك الصينية لا يزال مستعدا لتحويل مدفوعات مقابل شحنات ايرانية وينبغي أن يجري فحصها بما يضمن ألا يظهر الطرف الثاني على قائمة العقوبات الرسمية.